

تقييم كفاءة القطاع المصرفي في بوتسوانا وأثره على النمو الاقتصادي منذ عام 2001م

أ. محمود إبراهيم توفيق (*)

أ.د. سالي فريد (**) د. جيهان عبد السلام (***)

• ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم كفاءة القطاع المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في بوتسوانا منذ عام 2001 وذلك باستخدام أسلوب التحليل الإحصائي، للوقوف على مدي سلامة الأداء المصرفي لتقييم أداء المصارف واكتشاف أوجه القصور المالي في أدائها في وقت مبكر حتى لا تتعرض لأزمات مالية تؤدي إلى انهيارها، حيث أكدت النظرية الاقتصادية أن الأنظمة المالية السليمة والفعالة توجه رؤوس الأموال إلى الاستخدامات الأكثر إنتاجية، وهي مفيدة للنمو الاقتصادي، وتكتسي الأنظمة المالية السليمة والكفاءة أهمية خاصة لاستدامة النمو في البلدان النامية.

توصلت الدراسة أن الصناعة المصرفية في بوتسوانا تتمتع برأس مال كافٍ وتلتزم بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمية، وتم تقييم البنوك لتكون متوافقة تماماً مع الحد الأدنى من المتطلبات القانونية والاحترازية بما في ذلك الملاءة والسيولة، وفي حالات عدم الامتثال تم تنفيذ الإجراء الإشرافي المناسب وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها، بالإضافة إلى ذلك استوفت البنوك إلى حد كبير الحد الأدنى من معايير الإفصاح المنصوص عليها في متطلبات إفصاح الركيزة الثالثة لمتطلبات كفاية رأس المال بازل 2.

الكلمات المفتاحية: مؤشرات القطاع المصرفي، اقتصاد بوتسوانا

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا - جامعة القاهرة

An Assessment of the Efficiency of the Banking Sector in Botswana and Its Impact on Economic Growth Since 2001

Mahmoud Tawfiek^(*)

Prof. Dr. Sally Farid^(**)

Dr. Jehan Abdel Salam^(***)

• Abstract

This study aims to assess the efficiency of the banking sector and its impact on economic growth in Botswana since 2001, using statistical analysis to assess banking performance. The objective is to identify financial shortcomings at an early stage to prevent financial crises that could lead to bank failures. Economic theory confirms that sound and efficient financial systems direct capital towards the most productive uses, which is beneficial for economic growth. Efficient financial systems are particularly important for sustaining growth in developing countries. The study found that the banking industry in Botswana has adequate capital and complies with the minimum regulatory capital requirements. Banks were assessed to be fully compliant with the minimum legal and prudential requirements, including solvency and liquidity. In cases of non-compliance, appropriate supervisory measures were implemented according to the applicable laws and regulations. Additionally, banks largely met the minimum disclosure standards set out in Pillar 3 disclosure requirements of Basel II.

Keywords: Banking Sector Indicators, Botswana's economy

^(*) PhD researcher at the Department of Politics and Economics, Faculty of African Graduate Studies, Cairo University

^(**) Professor of Economics, Faculty of African Graduate Studies, Cairo University

^(***) Asociatet Professor of Economics, Faculty of African Graduate Studies, Cairo University



• مقدمة:

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في توجيه الموارد المالية بشكل فعال نحو القطاعات الأكثر طلباً، وبالتالي يعزز القطاع المصرفي المتطور تخصيصاً أفضل للموارد المالية للاستخدام الإنتاجي، ويساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات وتسهيل المدفوعات وتجارة السلع والخدمات، ويعد تطور النظام المصرفي في البلدان النامية وارتفاع مستوى خدماته وزيادة عدد فروعها من شأنه أن يساعد على زيادة الادخارات وإقبال الأفراد على الاستثمار غير النقدي ومن ثم زيادة فرص الاستثمار وزيادة الدخل الوطني.

أولاً: أهمية الدراسة:

تعد الصناعة المصرفية في بتسوانا قطاعاً مهماً بشكل متزايد من حيث الدور الداعم الذي تلعبه في تنمية القطاعات الاقتصادية، من خلال توجيه الموارد من الوحدات الفائزة في الاقتصاد إلى الوحدات التي تعاني من العجز بطريقة فعالة لتسهيل الاستثمار في رأس المال المادي وتحفيز الابتكار، كما تقوم المصارف التجارية بتمويل عمليات بدء التشغيل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وتمويل رأس المال العامل اللازم لعمليات التشغيل لقطاع الصناعي، كما تشير الدلائل الاقتصادية إلى أن تنمية النظام المصرفي يمكن أن يلعب دوراً في الحد من الفقر متعدد الأبعاد وخاصة الفقراء في المجتمعات الريفية وسيؤدي ذلك إلى زيادة احتمالية وجود مجتمع أكثر مساواة وكذلك زيادة أنماط الاستهلاك العادل.

ثانياً: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم القطاع المصرفي وأثره على النمو الاقتصادي في بوتسوانا منذ عام 2001.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

على الرغم من اصلاحات القطاع المصرفي بشكل كبير في بتسوانا، لا تزال هناك مشكلات تتعلق بمخاطر ائتمانية عالية، حيث يعتبر القطاع المصرفي صغيراً نسبياً بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي، وتعتبر مخاطر الائتمان في بتسوانا بشكل عام عالية ومن المتوقع أن تزداد في الأجلين القصير والمتوسط، نظراً لهيمنة قروض الأسر المعيشية على محفظة القروض المصرفية، وهي في الغالب قروض غير مضمونة.

رابعاً: تساؤلات الدراسة:

تسعى الورقة البحثية إلى الإجابة على بعض التساؤلات التي تمثل إشكالية الورقة البحثية، وهي كالتالي:

- 1- ما هي الملامح الاقتصادية والاجتماعية في بتسوانا منذ عام 2001؟
- 2- ما هي أهم مؤشرات القطاع المصرفي في بتسوانا؟
- 3- كيف تناولت المدارس الفكرية العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي ؟

خامساً: فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية أساسية مفادها: أن القطاع المصرفي يساهم في جودة وكفاءة الخدمات المصرفية، ويعزز النمو الاقتصادي في بتسوانا.

سادساً: منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على أسلوب التحليل الإحصائي في تحليل بيانات مؤشرات القطاع المصرفي علي النمو الاقتصادي.

سابعاً: الإطار المكاني والزمني للدراسة:

تعد بتسوانا من الدول النامية التي حققت معدلات نمو اقتصادي مرتفعة خلال السنوات السابقة، حيث تنعم دولة بتسوانا بموارد طبيعية، وتعد منتجاً كبيراً للماش والنحاس والنيكل، وفي عام 2001 بدعت بتسوانا في وضع استراتيجية لتقديم الائتمان المدعوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأيضاً تقديم ضمانات جزئية لقروض المصارف التجارية للمشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم.

ثامناً: خطة الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة نقاط أساسية، كالتالي:

أولاً: الملامح الاقتصادية والاجتماعية في بتسوانا منذ عام 2001.

ثانياً: المدارس الفكرية لتحليل العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي.

ثالثاً: مؤشرات أداء القطاع المصرفي.

وأخيراً: الخاتمة ونتائج الدراسة.



أولاً: الملامح الاقتصادية والاجتماعية في بوتسوانا منذ عام 2001

تعد بوتسوانا من بين أسرع الاقتصادات نمواً في العالم منذ حصولها على استقلالها في عام 1966، حيث تم الإعلان عن اكتشاف أكبر رواسب الماس في العالم، وبمجرد انطلاق الصادرات في منتصف السبعينيات نما اقتصاد بوتسوانا بنسبة 9% سنوياً علي مدي العقود الأربعة الأولى بعد الاستقلال خلال الفترة 1967-2005، وهو أعلى بكثير من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ونما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل أسرع حيث بلغ في المتوسط أكثر من عشرة أضعاف منذ استقلالها، ويفضل إدارة بوتسوانا الحكيمة للموارد الطبيعية وسياسات الاقتصاد الكلي الحكيمة والحكومة الرشيدة، والمستويات العالية من الاستثمار بدعم من انتاج الماس وغيره من المعادن، الأمر الذي سمح للبلاد بالانتقال من كونها أفقر البلدان في العالم عند الاستقلال إلى فئة الدخل المتوسط الأعلى وفقاً لتقرير صندوق الدولي 2008 (IMF Country Report No. 08/58)⁽¹⁾.

أ- تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه

يبين الجدول رقم (1) تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في بوتسوانا. وقد استطاعت بوتسوانا أن تحقق بفضل الاستقرار الاقتصادي، والاستخدام الأمثل لمواردها الطبيعية ارتفاعاً ملحوظاً في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدراسة. وحققت بوتسوانا تقدماً اقتصادياً ملحوظاً، وتعد من بين أفضل الاقتصادات أداءً في العالم، وانتقلت من واحدة من أقل البلدان نمواً في العالم عام 1966 إلى فئة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى، وتمكنت بوتسوانا من خلال الانضباط المالي وحسن الإدارة، والأداء القوي لقطاع التعدين أن تحقق تقدماً كبيراً في الناتج المحلي الإجمالي.

(1) Gervase S. Maipose: **Institutional Dynamics of Sustained Rapid Economic Growth with Limited Impact on Poverty Reduction**, Country case study: Botswana (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Jan 2008). p.2.

الجدول رقم (1)

تطور الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في بوتسوانا بالأسعار الجارية للعملة المحلية خلال الفترة (2001-2021)

متوسط دخل الفرد من GDP بولا	مليون بولا GDP	السنة
21231	35244	2001
22959	38545	2002
23574	40030	2003
23650	47157	2004
28027	52409	2005
32038	65692	2006
35728	75990	2007
39620	91658	2008
37068	73464	2009
46988	86867	2010
51644	104980	2011
53691	109870	2012
59105	119867	2013
64608	138861	2014
62699	137053	2015
74072	164418	2016
73934	166647	2017
75906	173725	2018
77427	179580	2019
72173	171042	2020
86190	207743	2021

Source: Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report**,
at: <https://www.bankofbotswana.bw/banking-supervision-annual-report>



إلا أن هذا الارتفاع تراجع من آثار الركود العالمي التي سببتها الأزمات المالية والاقتصادية العالمية لعام 2009 ، وتراجع الناتج المحلي الإجمالي من 91.6 مليار بولا في عام 2008 إلي 73.5 مليار بولا في عام 2009⁽¹⁾.

وتقلص الناتج المحلي الإجمالي إلي 171 مليار بولا عام 2020 مقارنة بـ 179.6 مليار بولا في عام 2019 بسبب التأثير لجائحة COVID-19 علي اقتصاد بتسوانا، وزاد الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحالية للعملة المحلية 207.7 مليار بولا عام 2021 ونتجت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي عن تحسن أداء الاقتصاد مدعوماً بتحسين ظروف العرض والطلب الناتجة عن تخفيف تدابير احتواء فيروس كورونا وانعكس هذا النمو على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية للبولا حيث بلغ 86190 بولا عام 2021 مقارنة بـ 21231 بولا بما كان عليه عام 2001⁽²⁾.

نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 9% في عام 2002 مقارنة بـ 3.5% في عام 2001، إلا أن هذا النمو تراجع عامي 2009 بسبب الأزمة الاقتصادية العالمية، وانكمش بنسبة 7.8% عام 2009، ومع ذلك تعافى الاقتصاد ونما في المتوسط بنسبة 6.9% سنوياً بين عامي 2010/2014، وأدي تراجع الطلب العالمي على الماس والظروف الجوية القاسية إلي تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.1% في عام 2015، ولكنه تعافى في عام 2016 مسجلاً نمواً حقيقياً بنسبة 7.2% مدعوماً بتحسين في مبيعات الماس⁽³⁾.

انكمش الاقتصاد بنسبة -8.7% في عام 2020، بعد أن نما بنسبة 3% في عام 2019، حيث أدت جائحة COVID-19 والقيود الأخرى المفروضة على الحركة إلى

(1) Centre for Affordable Housing Finance in Africa: **Housing Finance in Africa Yearbook 2018** (Johannesburg: Centre for Affordable Housing Finance in Africa, 2018). p.73.

(2) Bank of Botswana: **Annual Report-Part C Statistics 2022** (Gaborone: Bank of Botswana, 2022). p.8.

(3) Macrotrends LLC: **GNI-Gross National Income**, at: <https://www.macrotrends.net/countries/BWA/botswana/gni-gross-national-income>

تقييد النشاط الاقتصادي، وعلى جانب العرض انخفاض انتاج التعدين انخفاضاً كبيراً، كما تقلص الإنتاج غير المعدني بسبب القيود المحلية التي يسببها الوباء وضعف الأسواق العالمية، ويعزي ذلك أساساً إلى انخفاض الطلب العالمي على الماس، كما تسبب انخفاض الطلب الكلي في إلحاق الضرر بالاستثمار والاستهلاك، وبسبب الاعتماد المفرط على سلعة واحدة ومحدودة (الماس) يجعل البلاد عرضة للصدمات الخارجية⁽¹⁾.

وكان النمو قوياً في عام 2021 مسجلاً أول نمو سنوي إيجابي منذ يونيو 2020، مقارنة بالانكماش في عام 2020 عندما كان تأثير كوفيد-19 في ذروته، وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بشكل ملحوظ إلى 11.9% مدفوعاً بالانتعاش القوي في سوق الماس العالمية الذي أدى إلى تحسن حجم الإنتاج، بالإضافة إلى إطلاق لقاحات كوفيد-19 في العالم وبوتسوانا⁽²⁾. وكانت السياسة النقدية مواتية لدعم النمو، وساهم انخفاض الطلب على أسعار الوقود في انخفاض معدل التضخم السنوي من 2.8% في عام 2019 إلى 1.9% في عام 2020 وهو أقل من النطاق المستهدف لبنك بوتسوانا من 3% إلى 6%، وخفض البنك المركزي سعر الفائدة إلى 3.75% في أكتوبر 2020 بعد أن كانت 4.25% من إبريل إلى سبتمبر 2020⁽³⁾.

ب: تطور السكان

بلغ عدد سكان بوتسوانا 2.3 مليون نسمة عام 2021، منهم 1.11 مليون من الذكور، 1.19 مليون من الإناث، أي 48.8% ذكور إلى 51.2% إناث من عدد السكان، ويُعزى انخفاض نسبة الذكور عن الإناث في السكان إلى ارتفاع معدل الوفيات

(1) African Development Bank: **Botswana Economic Outlook** (Abidjan: AfDB, 2020).at:

<https://www.afdb.org/en/countries/southern-africa/botswana/botswana-economic-outlook>

(2) Econsult Economic Review: **Economic Review Report** (Gaborone: Econsult Economic Review, Sep 2021).p.1

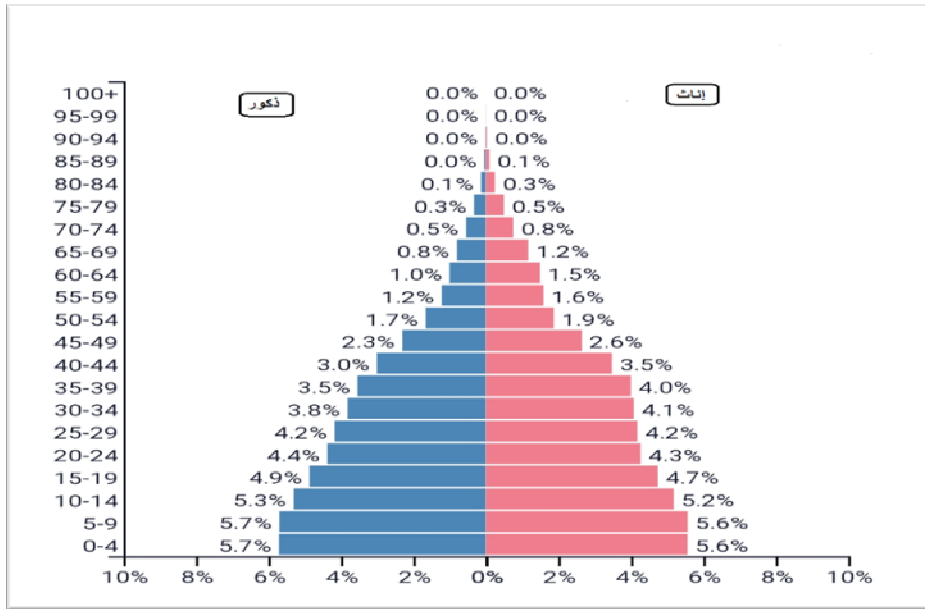
(3) African Development Bank: **Botswana Economic Outlook** (Abidjan: AfDB, 2020). p.12.



في الذكور عن الإناث، ويعيش في المناطق الحضرية حوالي 1.6 مليون نسمة⁽¹⁾، وبالنظر إلى خصائص الهيكل السكاني لدولة بوتسوانا، نجد أن الهرم السكاني للدولة يتسم باتساع القاعدة حيث تزيد نسبة الأطفال الذين أعمارهم أقل من 15 سنة، والذين بلغ عددهم حوالي 714.5 ألف نسمة عام 2021، أي حوالي 30% من إجمالي السكان، وذلك مؤشر على زيادة معدلات الخصوبة وزيادة المواليد، والمرأة في بوتسوانا تتجلب في المتوسط 2.5 طفل في حياتها⁽²⁾، ويتضح من الهرم السكاني للدولة في الشكل رقم (1) انخفاض نسبة السكان الذين أعمارهم 65 فأكثر نتيجة لارتفاع معدل الوفيات بسبب تدهور الرعاية الصحية في دولة بوتسوانا شأنها في ذلك شأن باقي الدول التي تمر بنفس مرحلة النمو.

الشكل رقم (1)

الهرم السكاني لدولة بوتسوانا لعام 2021



Source: Statistics Botswana: **Population of Cities/Towns and Villages**, at: <https://www.statsbots.org.bw/search/node/CITIES/TOWNS%20AND%20VILLAGES>

⁽¹⁾ United Nations Economic Commission for Africa (UNECA): **African Statistical Yearbook** (Addis Ababa:UNECA, 2021). P.135.

⁽²⁾ Population Reference Bureau: **World Population Data Sheet 2021** (USA: Washington, DC 2009,2020). p7.

ج: معدلات البطالة

بلغ إجمالي القوى العاملة في بوتسوانا عام 2001 بحوالي 625.3 ألف، ويعمل 509.4 ألف نسمة بنسبة 81.5% ويقدر العاطلون عن العمل بحوالي 115.6 ألف نسمة بنسبة 18.5%، وفي عام 2010 بلغت القوة العاملة في بوتسوانا بحوالي 805.8 ألف نسمة، ويعمل 661.6 ألف نسمة بنسبة 82.1% ويقدر العاطلون عن العمل بحوالي 144.2 ألف نسمة بنسبة 17.9%⁽¹⁾،

وفي عام 2021 فقد قدر إجمالي القوى العاملة في بوتسوانا بحوالي 969.7 ألف نسمة يشكلون 59.2% من إجمالي السكان في سن العمل الذين يبلغ عددهم 1.63 مليون نسمة (15 سنة فأكثر)، وبالتالي 668 ألف نسمة ليس في قوة العمل بغض النظر عن الجنس بنسبة 40.8%، منهم 275.1 ألف نسمة ذكور بنسبة 41.3% و392 ألف نسمة إناث بنسبة 58.7%، ويعمل 717.4 ألف نسمة بنسبة 74% ويقدر العاطلون عن العمل بحوالي 252.3 ألف نسمة بنسبة 26%⁽²⁾.

ارتفع التوظيف في القطاع الرسمي من 477.7 ألف نسمة عام 2020 إلى 494.4 ألف نسمة عام 2021 بزيادة قدرها 3.5%، وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي القوي نسبياً في بوتسوانا لم يترجم بشكل كبير إلى خلق فرص عمل رسمية كافية لسكانها المتزايدين⁽³⁾، ولا تزال معدلات بطالة الشباب مرتفعة للغاية، حيث انخفضت القوى العاملة للشباب بنسبة 4.4% من 505.2 ألف نسمة عام 2020 إلى 486.7 ألف نسمة، وارتفع معدل بطالة الشباب بمقدار 2% خلال نفس الفترة من 32.2% إلى 34.2%⁽⁴⁾، ويُعزى أيضاً ارتفاع بطالة الشباب إلى عدم استجابة الاقتصاد في خلق ما

(1) World Bank: **Data By Country**, at:

data.albankaldawli.org/indicator/SL.TLF.TOTL.IN?locations=BW

(2) Statistics Botswana: **Quarterly Multi-Topic Survey: Labour Force Module Report. Quarter 4: 2021** (Gaborone: Statistics Botswana, 2021). P.10.

(3) Statistics Botswana, **Labour Force Module Report. Quarter 4: 2021, Op. Cit.**, p.30.

(4) **Ibide**, p.60.



يكفي من الوظائف لاستيعاب القوى العاملة حيث يعتمد الاقتصاد على قطاع التعدين خصوصاً تعدين الماس وهو قطاع كثيف رأس المال بطبيعته أي استخدام جزء صغير من القوى العاملة لتنفيذ الإنتاج وأيضاً التنوع في السلع الأخرى ضئيل للغاية⁽¹⁾.

د: مؤشر التنمية البشرية

نمت بوتسوانا من كونها واحدة من أفقر البلدان في أفريقيا عند الاستقلال في عام 1966 إلى مصاف الشريحة العليا من البلدان المتوسطة الدخل، وعلى الرغم من النجاح الاقتصادي لايزال الفقر يشكل تحدياً، حيث بلغ معدل الفقر النقدي الوطني 16.3% عامي 2016/2015 مقارنة بـ 19.9% عامي 2010/2009 وبالمثل انخفض الفقر المدقع من 6.4% عامي 2010/2009 إلى 5.8% عامي 2016/2015، وعلى الرغم من أن بوتسوانا تستخدم منذ فترة طويلة مقياسين نقديين أحادي الأبعاد لخط الفقر النقدي الوطني وخط الفقر المدقع الدولي (الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم) فقد أدركت الحكومة منذ فترة طويلة أهمية الحرمان غير النقدي الذي يعاني منه الفقراء ومن ثم فقد نفذت الحكومة على مر السنين مبادرات مختلفة تهدف إلى معالجة أوجه الحرمان هذه، وقد شملت هذه المبادرات برامج زراعية بالنظر إلى أن معظم الفقراء يعيشون في المناطق الريفية، وفي هذا الصدد بدأت الحكومة في عام 2019 عملية تتبع الحرمان غير النقدي، من خلال استخدام مؤشر الفقر متعدد الأبعاد⁽²⁾.

وعلى هذا النحو أدرج البلد لأول مرة في تقرير مؤشر الفقر العالمي متعدد الأبعاد لعام 2020 Global Multidimensional Poverty Index (MPI) وأظهرت النتائج إلى أن ما يقرب من 17.2% من سكان بوتسوانا يعانون من فقر متعدد الأبعاد و3.5% يعيشون في فقر شديد متعدد الأبعاد وأكثرهم في المناطق الريفية بنسبة 32.9% مقارنة بالمناطق الحضرية بنسبة 8.5%، وبالتالي تعاني المناطق الريفية من

⁽¹⁾ Latang Sechele: "Factors That Contribute to Youth Unemployment in Botswana", **International Journal of the Educational Studies** (Spain: Academia Publishing Group, Vol.50, No.1, 2021). p.93.

⁽²⁾ Statistics Botswana: **Pilot National Multidimensional Poverty Index for Botswana**, Report 2021(Gaborone: Statistics Botswana, 2021). PP.4-5.

معظم حالات الحرمان مما يشير إلى عدم كفاية بعض الهياكل الأساسية مثل شبكات المياه والكهرباء⁽¹⁾.

ثانياً: المدارس الفكرية لتحليل العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي

دراسة العلاقة بين التطور المصرفي والنمو الاقتصادي تمخض عنه اختلاف في رؤية طبيعة مساهمة التطور المصرفي في النمو الاقتصادي، وأدى هذا الاختلاف إلى ظهور ثلاثة مدارس فكرية أو فرضيات اهتمت بطبيعة هذه العلاقة.

أ: المدرسة الهيكلية للتمويل Structuralist School:

منذ ستينيات القرن الماضي ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي مجموعة من الاقتصاديين تعتقد بأن القطاع المصرفي ومؤسسات الوساطة المالية عنصراً مهماً لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تعبئة المدخرات داخل القطاعات الاقتصادية، وبالتالي زيادة رأس المال المتاح للاستثمار، وتعود فرضيات هذه المدرسة إلى كل (Curley and Shaw, 1960)، (Cold Smith, 1969)، وتفترض هذه المدرسة بأن وجود قطاع مصرفي متطور والتوسع في أنشطة المؤسسات التمويلية ومجموعة متنوعة من الأدوات المالية ستؤدي إلى أثر إيجابي كبير على النمو الاقتصادي⁽²⁾، وأكدت هذه المدرسة على أهمية النظام المالي كأحد محددات التنمية والنمو الاقتصادي، وقدمت رؤيتها لإصلاح النظم المالية في البلدان النامية لمعالجة قضايا التنمية في تلك البلدان، وهذا الإصلاح من شأنه دعم وتعزيز دور القطاع المصرفي في زيادة معدلات الادخار لتمويل الاستثمارات وتراكم رأس المال والإنتاجية⁽³⁾.

⁽¹⁾ Oxford Poverty and Human Development Initiative: **Global Multidimensional Poverty Index 2021**, Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender (University of Oxford: Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2021). PP.29-35.

⁽²⁾ Asli Demirgüç Kunt and Ross Levine: "Stock Markets, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview", **World Bank Economic Review** (USA: Oxford University Press, Vol. 10, No. 2, 1996). P.225.

⁽³⁾ وشاش فؤاد: القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 4، العدد 2، مارس 2020). ص ص 90-91.



ب: المدرسة الليبرالية الحديثة Neo-Liberals School:

التحرير المالي هو عملية تحويل القطاع المالي لبلد ما لزيادة موارده المالية التي تزيد من الطلب على النقود، وتخلق أيضاً بيئة اقتصادية مواتية للاستثمار في الاقتصاد، ويدعم ذلك الاقتصاديين الكينزيين حيث أكدوا أن التعميق المالي يحدث عندما يكون إنفاق مستقل من قبل الحكومة، فزيادة الإنفاق الحكومي يحفز الاقتصاد لتحقيق العمالة الكاملة⁽¹⁾.

ونظرية التحرير المالي كما اقترحها (Mckinnon and Shaw, 1973) من أوائل الدراسات النظرية التي قدمت تفسير نظري للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي بالدول النامية، ويقترح ماكينون وشاو أن البلدان النامية ينبغي أن تحرر أسواقها عن طريق الإصلاحات الاقتصادية من أجل القضاء على الحلقة المفرغة المتمثلة في أسعار الفائدة⁽²⁾، ويجادل (Mckinnon and Shaw) بأن التحرير المالي هو وسيلة فعالة لزيادة معدل النمو الاقتصادي لأنه يستند إلى نقطة مفادها أن العمق المالي يصبح أكثر تحفيزاً عندما تكون أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة، واقترحت النظرية أن الحد من مستويات عدم اليقين التي تحدث في الأسواق المالية ترفع مستويات الاستثمار الأجنبي ويتم ذلك عن طريق الحد من مستوى التدخل من جانب الحكومة⁽³⁾.

⁽¹⁾ Abdulsalam Abubakar: "Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria", **Journal of Business Management & Social Sciences Research** (India: Blue Ocean Publishers, Vol. 2, No. 4. Apr 2013). p.48.

⁽²⁾ Gülenay Baş Dinar & Başak çakar Dalgıç, Pelin Varol Iyidogan: "Financial Liberalization and Economic Growth in Turkey: A Reexamination", **Journal of Economics and Administrative Sciences** (Ankara: Hacettepe University, Vol. 33, No. 1, Apr 2015). pp. 20-21.

⁽³⁾ Thomas Barnebeck Andersen: "Financial liberalization, financial development and economic growth in LDCs", **Journal of International Development** (USA: John Wiley & Sons, Ltd, Vol. 15, No. 2, Mer 2003). P. 190.

وأثار (Mckinnon and Shaw, 1973) الحجج ضد سياسات القمع المالي وأكدوا على دور القطاع المالي في زيادة حجم المدخرات من خلال خلق الحوافز المناسبة للوصول إلي معدلات ادخار واستثمار أعلى، حيث قدما دراسات انتقدا فيها بشدة سياسة الكبح المالي⁽¹⁾.

ج: مدرسة نماذج النمو الداخلي Endogenous Model:

مع تطور الفكر التنموي، ظهرت نظرية النمو الجديدة، وحاولت معالجة محددات النمو في إطار نماذج النمو الداخلي، وظهرت هذه النماذج في تسعينات القرن الماضي، وحاولت تفسير العلاقة بين الوساطة المالية والنمو الاقتصادي في إطار نماذج النمو الداخلي، والتي تناولت من قبل العديد من الاقتصاديين الذين حاولوا إدخال الوساطة المالية كأحد محددات النمو الاقتصادي، وركزت هذه النماذج على دراسة العوامل المؤثرة في النمو على المدى الطويل، وحاولت إبراز أن الوساطة المالية تؤثر على النمو من خلال مجموعة من القنوات، والتي تشتمل على تأثير التطور المالي على معدلات الاستثمار، وكفاءة وتخصيص الموارد المالية، ومعدل نمو الانتاجية⁽²⁾.

فقد قدم (Greenwood & Jovaovic, 1990)، نموذجاً يكون فيه كل من الوساطة المالية والنمو ذاتياً ويتمثل دور المؤسسات المالية في إطارهما في جمع وتحليل المعلومات لتوجيه الأموال القابلة للاستثمار إلي أنشطة الاستثمار التي تدر أعلى عائد ويبين (Greenwood & Jovaovic) أن هناك علاقة سببية إيجابية ثنائية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية⁽³⁾.

(1) Alice H. Amsden, et al.,: **finance and the real economy**, book(Chile: S.R.V. Impresos S.A., Tocomal 2052, Sep 1993).p.24.

(2) Dominika Byrska" :Endogenous Growth Model With Financial Intermediation", **Journal of Studia Humana** (Poland: Jagiellonian University, Vol. 10, No. 2, 2021). P.50.

(3) Pablo Emilio Guidotti and Jose De Gregorio: **Financial Development and Economic Growth**, Working Paper No. 92/101 (Washington: IMF, D.C., Dec 1992). pp.5-6.



وبالتالي فإن وجود المصارف يوفر أيضاً فائدة كبيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية والاستثمارات وتحفيز التراكم الرأسمالي، بشكل أكثر ملائمة من الأفراد بسبب قدرتهم الأفضل على تحديد فرص الاستثمار⁽¹⁾.

ثالثاً: مؤشرات أداء القطاع المصرفي

هناك مؤشرات تقييم أداء تستخدم لقياس مدي سلامة الأداء المصرفي حيث تستخدم هذه المعايير كمؤشرات لتقييم أداء المصارف واكتشاف أوجه القصور المالي في أدائها.

أ: مؤشرات السلامة المالية

تعد مؤشرات السلامة المالية التي أقرها المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في أواخر التسعينيات مجموعة جديدة نسبياً من الإحصاءات الاقتصادية في تحليل وتقييم سلامة واستقرار القطاع المصرفي⁽¹⁾، وتعمل قواعد رأس المال الجديد المعروفة باسم بازل على مواءمة المتطلبات التنظيمية بشكل أوثق مع المخاطر الاقتصادية، وعلى الرغم من أن اتفاقيات بازل تنطبق على البنوك الدولية في الدوال الأعضاء إلا أن العديد من الدول تشترط على بنوكها الالتزام باتفاقيات بازل⁽²⁾، وفي السنوات الأخيرة كان نموذج CAMELS هو النهج الأكثر استخداماً لتقييم الأداء المالي للقطاع المصرفي، وهو من النماذج الحديثة الذي أقرته لجنة بازل، ويتم استخدام تصنيف CAMELS من قبل الأنظمة المصرفية في معظم أنحاء العالم كأسلوب لتقييم السلامة المالية للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى⁽³⁾.

ويتم استخدامه مؤشرات CAMELS بشكل أساسي لقياس مركز التصنيف للبنك، وتشمل ما يلي:

⁽¹⁾ International Monetary Fund: **Financial Soundness Indicators Compilation Guide**, paper (Washington: IMF, D.C.20090, 2019). pp.1-2.

⁽²⁾ Shelagh Heffernan: **Modern Banking**, book (UK: John Wiley & Sons Ltd, 2005). p.193.

⁽³⁾ Malihe Rostami: "Camels' Analysis in Banking Industry", **Global Journal of Engineering Science and Research Management**, Vol. 2, No. 11, Nov 2015. p.11. at: <https://www.researchgate.net/publication/283854804>

1- مؤشر كفاية رأس المال (CAR): Capital Adequacy Ratio

وهو من المعايير الدولية لقياس درجة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية، وقدرة المصرف على رد الودائع من رأس المال، ويعكس هذا المعيار قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها⁽¹⁾.

وقد أعطت لجنة بازل منذ البداية بازل 1، وبازل 2، أهمية أساسية لكفاية رأس المال، ففي بازل 1 أقرت أن تكون كفاية رأس المال في المرحلة الانتقالية للاتفاقية أكبر أو تعادل 8% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر، وفي بازل 2 لم تتغير النسبة المقررة⁽²⁾، وجاءت مقررات بازل 3 كرد فعل للأزمة المالية العالمية خاصة بعد إفلاس العديد من المصارف، وأن البنوك الدولية الكبيرة تحتفظ برأس مال غير كاف مقابل تعرضها للمخاطر⁽³⁾.

وفي محاولة لتعزيز وتدعيم مرونة القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات الاقتصادية والمالية طبق بنك بتسوانا إطار عمل بازل 2 لمتطلبات رأس المال الذي دخل حيز التنفيذ في يناير 2016⁽⁴⁾.

ويتعين على البنوك في بتسوانا الحفاظ على نسبة كفاية رأس المال عند أو أعلى من 15% من الأصول المرجحة بالمخاطر مقارنة بـ 10,5% التي أوصت بها لجنة

(1) Hassan Kablay and Victor Gumbo: "Determinants of Capital Adequacy Ratio of Banks in Botswana" **Journal of Mathematics Research** (Canada: Canadian Center of Science and Education, Vol. 13, No. 6, Dec 2013). pp.38-39.

(2) Bank for International Settlements: **Introduction to the comprehensive version of International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Basel Committee on Banking Supervision (Switzerland: Bank for International Settlements, Jun 2004). p.24.

(3) Bank for International Settlements: **Basel III: Finalising post-crisis reforms**, Basel Committee on Banking Supervision (Switzerland: Bank for International Settlements, Dec 2017). p.137.

(4) Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report 2016** (Gaborone: Bank of Botswana, 2016). p.12.



بازل3، وهي النسبة المقبولة لحماية أموال المودعين في البنوك، وحماية النظام المالي ككل⁽¹⁾.

ظلت الصناعة المصرفية في بتسوانا تتمتع برأس مال كاف، وتلتزم بالحد الأدنى من المعايير الاحترازية لمتطلبات رأس المال التنظيمي، وأن نسبة كفاية رأس المال أعلى من العتبات الدنيا الاحترازية البالغة 15% خلال فترة الدراسة، مما يشير إلى أن غالبية البنوك في بتسوانا تتمتع برأس مال جيد مما يعكس قدرة وكفاءة القطاع المصرفي على الصمود أمام المخاطر والصدمات غير المتوقعة والاستمرار في الوفاء بالتزاماته⁽²⁾.

2: مؤشر جودة الأصول

ترتبط أغلب المخاطر الرئيسية التي تواجهها البنوك بنوعية الأصول، نظراً لأن القروض تتطوي على أعلى مخاطر التخلف عن السداد، حيث أن تزايد عدد القروض المتعثرة يظهر تدهوراً في جودة الأصول، وحياسة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر⁽³⁾.

وفيما يلي أهم مؤشرات جودة الأصول:

- نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض Non-Performing Loans :Ratio

تبين هذه النسبة قدرة المصرف على منح قروض لعملائه الرئيسيين الذين يسددون ديونهم، وكلما انخفضت هذه النسبة تحسنت نوعية محفظة القروض، وارتفاع هذه

⁽¹⁾ Bank of Botswana: **Guidelines on The Revised International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards for Botswana** (Gaborone: Bank of Botswana, 2015). p.23.

⁽²⁾ Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report 2021** (Gaborone: Bank of Botswana, 2021).p.21.

⁽³⁾ Malihe Rostami. "Determination of Camels Model on Bank's performance" **International Journal of Multidisciplinary Research and Development** (India: Gupta Publications, Vol. 2, No. 10, 2015). p.656. at: <http://www.allsubjectjournal.com/archives/2015/vol2/issue10/123>

النسبة يدل على أن المصرف لديه مخاطر انتمانية عالية بسبب ارتفاع القروض المتعثرة، وهي نسبة تعبر عن جودة الأصول⁽¹⁾.

- نسبة مخصصات القروض إلى القروض المتعثرة:

طبقاً للمادة 14 من قانون البنوك في بوتسوانا يتعين على البنوك تكوين مخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في أنشطة وعمليات المصرف الخاصة بالإقراض والاستثمار المصرفي، ومدي كفاية المخصصات للأصول المتعثرة⁽²⁾.

وارتفعت مخصصات الديون المعدومة والمشكوك في تحصيلها 128 مليون بولا مقابل القروض والسلفيات التي تبلغ 5.8 مليار بولا في عام 2001 إلى 155 مليون بولا مقابل 7 مليار بولا مقابل السلف عام 2002⁽³⁾.

وانخفضت مخصصات القروض من 1,71 مليار بولا في عام 2020 إلى 1,65 في عام 2021، ويُعزى الانخفاض في مستوي مخصصات القروض إلى حد كبير إلى المبالغ المستردة وشطب القروض مما أدى إلى شطب المبلغ المصاحب لها من حسابات الاحتياطيات⁽⁴⁾.

3: مؤشرات الربحية Profitability Ratios:

تذبذبت ربحية القطاع المصرفي خلال الفترة قيد الدراسة حيث شهدت اتجاهًا هبوطيًا ويرجع ذلك جزئيًا إلى انخفاض الفوائد على القروض والسلفيات وزيادة رواتب الموظفين والتوظيف، حيث سجل مؤشر هامش الفائدة 6.8% في عام 2001 ثم ارتفع إلى 7%.

⁽¹⁾ Şargu Alina Camelia & Roman Angela: "A cross-country analysis of the banks financial soundness: The case of the CEE-3 countries" **Journal of the Faculty of Economics** (Romania: University of Oradea, Faculty of Economics, Vol. 1, No. 1, Jul 2013).p.360.

⁽²⁾ Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report 2020** (Gaborone: Bank of Botswana, 2020). p.95.

⁽³⁾ Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report 2002** (Gaborone: Bank of Botswana, 2002).p.8.

⁽⁴⁾ Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report 2021** (Gaborone: Bank of Botswana, 2021).pp.23-24.



في عام 2002⁽¹⁾، ثم انخفض إلى 5.8% عام 2014، واستمر في الانخفاض ليصل إلى 4.4% عام 2021، وارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين والعائد على متوسط الأصول من 40,6% و 4% في عام 2001 على التوالي إلى 43,7% و 4,3% في عام 2002 وهو مؤشر علي تحسن اختيار الأصول وزيادة الأرباح، وانخفض معدل العائد على حقوق المساهمين والعائد على متوسط الأصول بشكل كبير إلى 13,3% و 1.5% في عام 2015، بسبب زيادة مصاريف الفائدة حيث تعرضت الصناعة المصرفية لبعض ضغوط السيولة خلال عام 2015⁽²⁾.

واصل صافي دخل القطاع المصرفي اتجاهه التنازلي بسبب زيادة مخصصات الديون المتعثرة وزيادة مصاريف التشغيل، وتماشياً مع تحسن الأداء المالي في الصناعة المصرفية ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين والعائد على متوسط الأصول من 12,9% و 1,4% في عام 2020 على التوالي إلى 16,9% و 1,7% في عام 2021⁽³⁾.

4: مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

السيولة هي مؤشر على قدرة المصرف على تحويل أصوله المالية بسرعة وكفاءة إلى نقد والوفاء بجميع التزاماته المالية في مدة استحقاقها أو خلال مدة قصيرة⁽⁴⁾، والنمو المفرط في السيولة يقلل من العائد على الأصول والعائد حقوق الملكية⁽⁵⁾، وفيما يلي أهم مؤشرات السيولة:

⁽¹⁾ Banking Supervision, Annual Report 2002, **Op. Cit.**, p.6.

⁽²⁾ Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report 2015** (Gaborone: Bank of Botswana, 2015).p.15.

⁽³⁾ Banking Supervision, Annual Report 2021, **Op. Cit.**, p.41.

⁽⁴⁾ Osama Abdulsalam Jothr Ayad Abed Hameed: "CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance", **Journal of Administration & Economics** (Baghdad: Al- Mustansiriyah University, college of Economics & Administration at, No. 129, 2015).p.537.

⁽⁵⁾ C.R. Sathyamoorthi, & Mashoko Dzimiri: "Liquidity Management and Financial Performance: Evidence From Commercial Banks in Botswana" **International Journal of Financial Research** (Canada: Sciedu Press, Vol. 11, No. 5, Oct 2020). p.400.

-نسبة القروض والسلف إلى إجمالي الودائع (الوساطة المالية)

تشير هذه النسبة إلى استخدام المصرف للودائع لتلبية احتياجات العملاء.

- نسبة الأصول السائلة إلى الودائع (نسب السيولة)

توضح هذه النسبة قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية في موعدها المستحق.

- نسبة الأصول السائلة إلى الأصول الإجمالية

وتقيس هذه النسبة مقدار الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى أن هناك أرصدة نقدية غير مستغلة، وانخفاض هذه النسبة يدل إلى أن المصرف سيواجه العديد من المخاطر المصرفية⁽¹⁾.

ويوضح الجدول رقم (1) مؤشرات السيولة في بوتسوانا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث يبين الجدول أن القطاع المصرفي سجل مراكز سيولة جيدة خلال الفترة قيد الدراسة حيث أن جميع الأصول السائلة إلى الودائع أعلي من الحد الأدنى للمتطلبات القانونية البالغ 10% وارتفاع متوسط نسبة الوساطة المالية في الصناعة المصرفية (القروض والسلف إلى الودائع) بشكل طفيف من 81,4% في عام 2020 إلى 81,7% في عام 2021⁽²⁾.

⁽¹⁾ B. Lavanya & T. Srinivas: "Performance Analysis Using Camel Model- A Study of Select Private Banks", **Journal of Emerging Technologies and Innovative Research** (India: JETIR, Vol. 5, No. 6, Jun 2018). p.221. at: <https://www.jetir.org/papers/JETIR1806532.pdf>

⁽²⁾ Banking Supervision, Annual Report 2021, **Op. Cit.**, p.32.



الجدول رقم (1)
مؤشرات السيولة خلال الفترة (2001-2021)

نسب مئوية

سنة/المؤشر	القروض/الودائع (الوساطة المالية)	الأصول السائلة/الودائع (نسب السيولة)	السيولة/الأصول الإجمالية
2001	56.2	26.9	22.5
2002	68.3	22.6	18.2
2003	63.4	22.2	18.1
2004	67.4	25.7	20.8
2005	64.8	33.1	25.0
2006	43.3	55.1	45.2
2007	45.2	57.5	45.9
2008	45.9	50.3	41.5
2009	52.6	46.3	39.5
2010	53.1	41.4	34.8
2011	64.8	22.9	19.2
2012	73.2	20.5	16.7
2013	81.8	15.4	12.5
2014	87.6	14.4	10.9
2015	80.6	19.7	15.5
2016	82.2	21.6	16.7
2017	85.2	17.8	13.6
2018	84.2	19.0	14.4
2019	82.9	19.4	14.8
2020	81.4	19.1	14.9
2021	81.7	16.6	12.9

Source: Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report**, at:
<https://www.bankofbotswana.bw/banking-supervision-annual-report>

ب: مؤشرات العمق المالي

يشير العمق المالي إلى توفير خدمات مالية بكفاءة عالية، مع زيادة وصول هذه الخدمات المالية إلى لجميع مختلف فئات المجتمع، ويعزز العمق المالي من الأثر الإيجابي للخدمات المصرفية على النشاط التجاري ومستويات المعيشية والأداء الاقتصادي العام⁽¹⁾.

وهناك عدة مقاييس ومؤشرات يمكن استخدامها في قياس العمق المالي كونها تعكس بوضوح مستوى التطور المالي، وأهمها ما يلي:

1- نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي

مؤشر على تطور الصناعة المصرفية، ومقياساً لمدي وصول الكيانات الخاصة إلى التمويل المصرفي وعمق العمليات المصرفية⁽²⁾، ويوضح الشكل رقم (2) نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدراسة، ويبين الشكل ارتفاع نسبة ائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.6% عام 2001 إلى 19.3% في عام 2002، وانخفضت نسبة الائتمان القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 39,8% في عام 2020 إلى 35,9% في عام 2021. ويعتبر ائتمان القطاع الخاص في بوتسوانا صغير نسبياً ومع ذلك كانت النسبة أعلى من المتوسط البالغ 21,6% في أفريقيا جنوب الصحراء⁽³⁾.

⁽¹⁾ Nokulunga Mbona: Impacts of Overall Financial Development, Access and Depth on Income Inequality **Sustainability of Open Access Journal** (Switzerland: Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Vol. 10, No. 5, May 2022). pp.10-11.

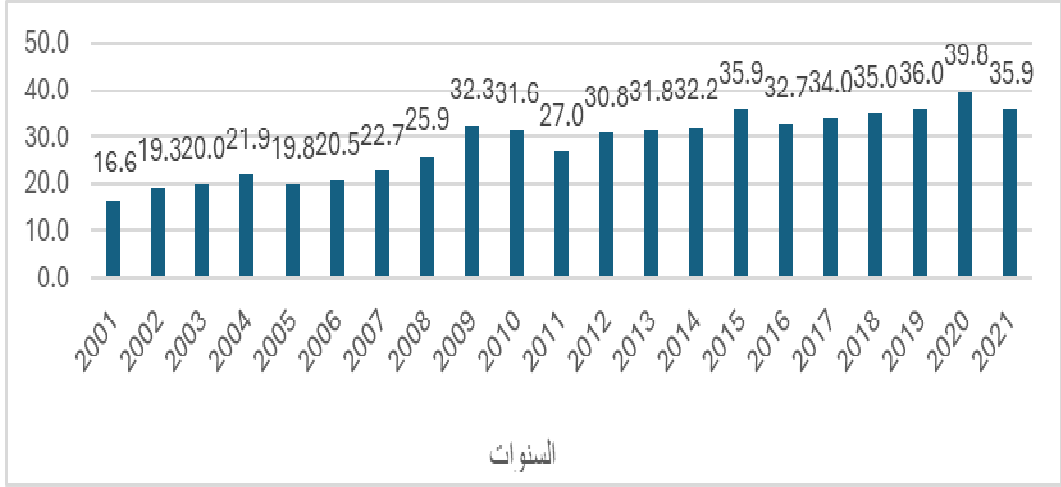
⁽²⁾ Quoc Hoi Lea, Hoang Lan Ho and Thuy Duong Vu: "Financial depth and economic growth: Empirical evidence from ASEAN+3 countries", **Directory of Open Access Journals** (Canada: Growing Science Publishing Company, Vol. 9, No. 6, Mar 2019). p.859.

⁽³⁾ Banking Supervision, Annual Report 2021, **Op. Cit.**, p.8.



الشكل رقم (2)

ائتمان القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
خلال الفترة (2001-2021)



Source: Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report**, at: <https://www.bankofbotswana.bw/banking-supervision-annual-report>

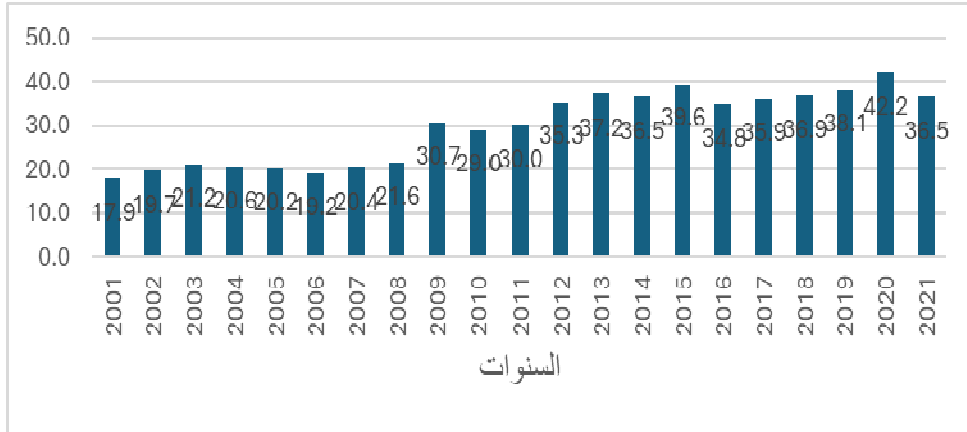
2: نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي

ويعد هذا المؤشر أحد المتغيرات الذي يحدد قدرة البنوك على تعبئة المدخرات في الاقتصاد، ويسمح بنمو اقتصادي أكبر من خلال زيادة الاستهلاك والاستثمار⁽¹⁾. ويوضح الشكل رقم (3) نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2001-2021، حيث انخفضت نسبة الائتمان المصرفي إلى الناتج المحلي من 42,2% في عام 2020 إلى 36,5% في عام 2021، ويلاحظ من الشكل ارتفاع هذه النسبة في عام 2020 حيث سجلت أعلى زيادة لها خلال الفترة قيد الدراسة، ويُعزي هذه الزيادة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19 وليس النمو الحقيقي في التنمية المالية.

⁽¹⁾ Mercedes Garcia Escribano and Fei Han: **Credit Expansion in Emerging Markets: Propeller of Growth?** Working Paper No. 2015/212 (Washington: IMF, D.C., Sep 2019). p.7.

الشكل رقم (3)

انتماء القطاع المصرفي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)
خلال الفترة (2001-2021)



Source: Bank of Botswana: **Annual Report 2022** (Gaborone: Bank of Botswana, 2022). pp.56-71.

*Bank of Botswana: **Annual Report-Part C Statistics 2009** (Gaborone: Bank of Botswana, 2009). pp.54-69.

3: نسبة عرض النقد بالمعنى الواسع M2 إلى الناتج المحلي الإجمالي

وهو مقياس للعرض النقدي قياساً إلى حجم الاقتصاد، وتعكس هذه النسبة نقدية الاقتصاد، وتستخدم كمؤشر للتفضيل السيولة في الاقتصاد، وهي نسبة تعبر عن كمية النقد المتداول إلى الناتج المحلي الإجمالي⁽¹⁾، وهناك قلق لدى العديد من الاقتصاديين من أن نمو مخزون النقد الواسع يشكل مخاطر تضخمية كبيرة، ومن المتوقع أن يكون له عواقب سلبية على قدرة السياسة النقدية في التأثير على ظروف الطلب⁽²⁾.

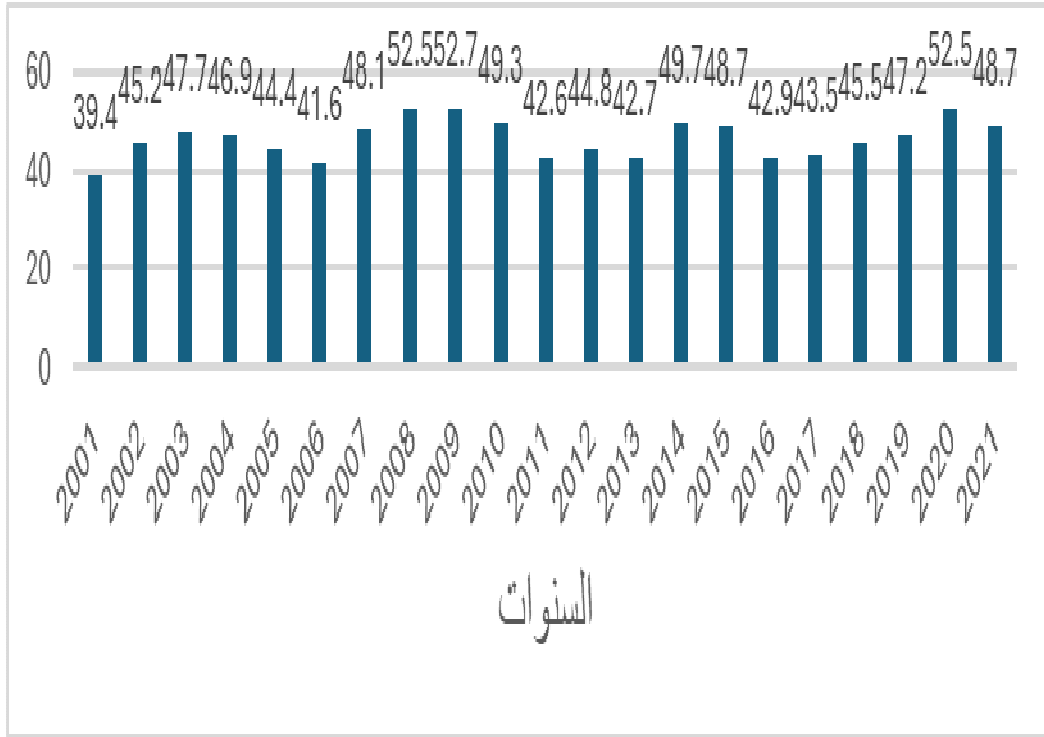
(1) Anthony Igwe and Chukwudi Emmanuel Edeh: "Financial Deepening and Economic Growth in Nigeria (1981-2012): A Managerial Economic Perspective", **Journal Risk governance & control: financial markets & institutions** (Ukraine: Virtus. Interpress Vol. 4, No. 4, Dec 2014). p.124.

(2) Magnus Saxegaard: **Excess Liquidity and Effectiveness of Monetary Policy: Evidence from Sub-Saharan Africa**, Paper No. 2006/115 (Washington: IMF, D.C., May 2006). p.4.

ويبين الشكل رقم (4) نسبة المعروض النقدي بالمعني الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة قيد الدراسة، ويوضح الشكل ارتفاع المجاميع النقدية بمعدل أسرع بنسبة 45.2% في عام 2002 مقارنة بـ 39.4% في عام 2001⁽¹⁾، وانخفضت نسبة المعروض النقدي بالمعني الواسع والتي تقدر درجة تسهيل الاقتصاد من 52.5% في عام 2020 إلى 48.7% في عام 2021، وكان النمو المتباطئ في المعروض النقدي جزئياً نتيجة لزيادة الودائع الحكومية في بنك بتسوانا⁽²⁾.

الشكل رقم (4)

المعروض النقدي بالمعني الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
خلال الفترة (2001-2021)



Source: Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report**, at: <https://www.bankofbotswana.bw/banking-supervision-annual-report>

(1) Bank of Botswana, Annual Report 2002, **Op. Cit.**, p.62.

(2) Banking Supervision Annual Report 2021, **Op. Cit.**, p.9.

• خاتمة:

حفز تطور القطاع المصرفي في بتسوانا نمو الاقتصاد وارتفاع مستويات الدخل التي أتاحت فرصاً أمام المصارف التجارية لاستغلالها على الرغم من المنافسة المتزايدة وظل القطاع المصرفي مربحاً بشكل استثنائي، وقد يكون أحد التفسيرات المحتملة لذلك هو التطور التكنولوجي الذي استفادت منه المصارف التجارية كجزء من مجموعات مصرفية دولية كبيرة، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي كالتالي:

- نتائج الدراسة

1- تضطلع المصارف في إطار القطاع المالي في بتسوانا، بدور حاسم وتكتسي سلامتها أمراً بالغ الأهمية للاستقرار المالي العام، حيث أن أسواق رأس المال أقل تطوراً، وتهمين على الوساطة المالية وتلعب دوراً في تقييم ومراقبة الائتمان وعوائد المشاريع الاستثمارية.

2- تشكل المصارف أيضاً القناة الرئيسية لنقل الأموال إلى القطاع الحقيقي، لذلك فإن ضمان الاستقرار من خلال الإشراف الفعال على النظام المصرفي أمر ضروري للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي المستدام.

3- واصل بنك بتسوانا مراقبة التطورات وتقديم التوجيه للبنوك حسب الضرورة ، وبشكل عام ظل النظام المصرفي آمناً وسليماً ومربحاً وذو رأس مال كافٍ وسيولة خلال الفترة قيد الدراسة.

4- فيما يتعلق بمؤشرات السلامة المالية تتمتع الصناعة المصرفية في بتسوانا برأس مال كافٍ وتلتزم بالحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التنظيمية، وتم تقييم البنوك لتكون متوافقة تماماً مع الحد الأدنى من المتطلبات القانونية والاحترازية بما في ذلك الملاءة والسيولة، وفي حالات عدم الامتثال تم تنفيذ الإجراءات الإشرافية المناسبة وفقاً للقوانين واللوائح المعمول بها.

5- استوفت البنوك إلى حد كبير الحد الأدنى من معايير الإفصاح المنصوص عليها في متطلبات إفصاح الركيزة الثالثة لمتطلبات كفاية رأس المال بازل 2.



● مراجع الدراسة

أولاً: مراجع باللغة العربية

(1) وشاش فؤاد: القطاع المصرفي ودوره في التنمية الاقتصادية مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة (الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد 4، العدد 2، مارس 2020).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

1. Abdulsalam Abubakar: "Impact of Banking Sector Development on Economic Growth: Another Look at the Evidence from Nigeria", **Journal of Business Management & Social Sciences Research** (India: Blue Ocean Publishers, Vol. 2, No. 4. Apr 2013).
2. African Development Bank: **Botswana Economic Outlook** (Abidjan: AfDB, 2020).
3. Alice H. Amsden, et al.,: **finance and the real economy**, book(Chile: S.R.V. Impresos S.A., Tocomal 2052, Sep 1993).
4. Anthony Igwe and Chukwudi Emmanuel Edeh: "Financial Deepening and Economic Growth in Nigeria (1981-2012): A Managerial Economic Perspective", **Journal Risk governance & control: financial markets & institutions** (Ukraine: Virtus. Interpress Vol. 4, No. 4, Dec 2014).
5. Asli Demirgüç Kunt and Ross Levine: "Stock Markets, Corporate Finance, and Economic Growth: An Overview", **World Bank Economic Review** (USA: Oxford University Press, Vol. 10, No. 2, 1996).
6. B. Lavanya & T. Srinivas: "Performance Analysis Using Camel Model- A Study of Select Private Banks", **Journal of Emerging Technologies and Innovative Research** (India: JETIR, Vol. 5, No. 6, Jun 2018). at: <https://www.jetir.org/papers/JETIR1806532.pdf>
7. Bank for International Settlements: **Basel III: Finalising post-crisis reforms**, Basel Committee on Banking Supervision (Switzerland: Bank for International Settlements, Dec 2017).
8. Bank for International Settlements: **Introduction to the comprehensive version of International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**, Basel Committee on Banking Supervision (Switzerland: Bank for International Settlements, Jun 2004).

9. Bank of Botswana: **Banking Supervision Annual Report 2002** (Gaborone: Bank of Botswana, 2002).
10. _____: **Banking Supervision Annual Report 2015** (Gaborone: Bank of Botswana, 2015).
11. _____: **Banking Supervision Annual Report 2016** (Gaborone: Bank of Botswana, 2016).
12. _____: **Annual Report-Part C Statistics 2009** (Gaborone: Bank of Botswana, 2009).
14. _____: **Annual Report-Part C Statistics 2018** (Gaborone: Bank of Botswana, 2018).
15. _____: **Banking Supervision Annual Report 2021** (Gaborone: Bank of Botswana, 2020).
16. _____: **Annual Report 2022** (Gaborone: Bank of Botswana, 2022).
17. _____: **Annual Report-Part C Statistics 2021** (Gaborone: Bank of Botswana, 2021).
18. Bank of Botswana: **Guidelines on The Revised International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards for Botswana** (Gaborone: Bank of Botswana, 2015).
19. C.R. Sathyamoorthi, & Mashoko Dzimiri: "Liquidity Management and Financial Performance: Evidence From Commercial Banks in Botswana" **International Journal of Financial Research** (Canada: Sciedu Press, Vol. 11, No. 5, Oct 2020).
20. Centre for Affordable Housing Finance in Africa: **Housing Finance in Africa Yearbook 2018** (Johannesburg: Centre for Affordable Housing Finance in Africa, 2018).
21. Dominika Byrska: "Endogenous Growth Model With Financial Intermediation", **Journal of Studia Humana** (Poland: Jagiellonian University, Vol. 10, No. 2, 2021).
22. Econsult Economic Review: **Economic Review Report** (Gaborone: Econsult Economic Review, Sep 2021).
23. Gervase S. Maipose: **Institutional Dynamics of Sustained Rapid Economic Growth with Limited Impact on Poverty Reduction**, Country case study: Botswana (Geneva: United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Jan 2008).
24. Gülenay Baş Dinar & Başak çakar Dalgiç, Pelin Varol Iyidogan: "Financial Liberalization and Economic Growth in Turkey: A



- Reexamination", **Journal of Economics and Administrative Sciences** (Ankara: Hacettepe University, Vol. 33, No. 1, Apr 2015).
25. Hassan Kablay and Victor Gumbo: "Determinants of Capital Adequacy Ratio of Banks in Botswana" **Journal of Mathematics Research** (Canada: Canadian Center of Science and Education, Vol. 13, No. 6, Dec 2013).
26. International Monetary Fund: **Financial Soundness Indicators Compilation Guide**, paper (Washington: IMF, D.C.20090, 2019).
27. Jeremy Greenwood and Boyan Jovanovic: "Financial Development, Growth, and the Distribution of Income", **Journal of Political Economy** (USA: University of Chicago Press, Vol. 98, No. 5, 1990).
28. Latang Sechele: "Factors That Contribute to Youth Unemployment in Botswana", **International Journal of the Educational Studies** (Spain: Academia Publishing Group, Vol.50, No.1, 2021).
29. Lechani Kganyame: Effects of Financial Inclusion on Poverty Reduction and Income Inequality in Botswana, **Master Thesis** (Gaborone: University of Botswana, Department of Economics, Jul 2020).
30. Macrotrends LLC: **GNI-Gross National Income**, at: <https://www.macrotrends.net/countries/BWA/botswana/gni-gross-national-income>
31. Magnus Saxegaard: **Excess Liquidity and Effectiveness of Monetary Policy: Evidence from Sub-Saharan Africa**, Paper No. 2006/115 (Washington: IMF, D.C., May 2006).
32. Malihe Rostami. "Determination of Camels Model on Bank's performance" **International Journal of Multidisciplinary Research and Development** (India: Gupta Publications, Vol. 2, No. 10, 2015). at: <http://www.allsubjectjournal.com/archives/2015/vol2/issue10/123>
33. Malihe Rostami: "Camels' Analysis in Banking Industry", **Global Journal of Engineering Science and Research Management**, Vol. 2, No. 11, Nov 2015. at: <https://www.researchgate.net/publication/283854804>
34. Mercedes Garcia Escribano and Fei Han: **Credit Expansion in Emerging Markets: Propeller of Growth?** Working Paper No. 2015/212 (Washington: IMF, D.C., Sep 2019).
35. Nokulunga Mbona: Impacts of Overall Financial Development, Access and Depth on Income Inequality **Sustainability of Open Access Journal** (Switzerland: Multidisciplinary Digital Publishing Institute, Vol. 10, No. 5, May 2022).

36. Osama Abdulsalam Jothr Ayad Abed Hameed: "CAMELS Model and its Impact on the Evaluation of Banking Performance", **Journal of Administration & Economics** (Baghdad: Al Mustansiriyah University, college of Economics & Administration at, No. 129, 2015).
37. Oxford Poverty and Human Development Initiative: **Global Multidimensional Poverty Index 2021**, Unmasking disparities by ethnicity, caste and gender (University of Oxford: Oxford Poverty and Human Development Initiative, 2021).
38. Pablo Emilio Guidotti and Jose De Gregorio: **Financial Development and Economic Growth**, Working Paper No. 92/101 (Washington: IMF, D.C., Dec 1992).
39. Population Reference Bureau: **World Population Data Sheet 2021** (USA: Washington, DC 2009, 2020).
40. Quoc Hoi Lea, Hoang Lan Ho and Thuy Duong Vu: "Financial depth and economic growth: Empirical evidence from ASEAN+3 countries", **Directory of Open Access Journals** (Canada: Growing Science Publishing Company, Vol. 9, No. 6, Mar 2019).
41. Şargu Alina Camelia & Roman Angela: "A cross-country analysis of the banks financial soundness: The case of the CEE-3 countries" **Journal of the Faculty of Economics** (Romania: University of Oradea, Faculty of Economics, Vol. 1, No. 1, Jul 2013).
42. Shelagh Heffernan: **Modern Banking**, book (UK: John Wiley & Sons Ltd, 2005).
43. Statistics Botswana: **Pilot National Multidimensional Poverty Index for Botswana**, Report 2021 (Gaborone: Statistics Botswana, 2021).
44. Statistics Botswana: **Population of Cities/Towns and Villages**, at: <https://www.statsbots.org.bw/search/node/CITIES/TOWNS%20AND%20VILLAGES>
45. Statistics Botswana: **Quarterly Multi-Topic Survey: Labour Force Module Report. Quarter 4: 2021** (Gaborone: Statistics Botswana, 2021).
46. Thomas Barnebeck Andersen: "Financial liberalization, financial development and economic growth in LDCs", **Journal of International Development** (USA: John Wiley & Sons, Ltd, Vol. 15, No. 2, Mar 2003).
47. United Nations Economic Commission for Africa (UNECA): **African Statistical Yearbook** (Addis Ababa: UNECA, 2021).
48. World Bank: **Data By Country**, at: <https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.CBK.BRWR.P3?locations=XT-BW>

